

**Dommmages-intérêts pour
inexécution : rappel du caractère
automatique de l'indemnisation
du retard (Cass. com. 2011)**

Identification			
Ref 32765	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 983
Date de décision 11/08/2011	N° de dossier 2010/2/3/1079	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Opérations de crédit, Banque et établissements de crédit		Mots clés Retard de paiement, Responsabilité du débiteur, Responsabilité contractuelle, Protocole d'accord, Preuve du préjudice, Préjudice exceptionnel, Inexécution du contrat, Indemnisation automatique, Force obligatoire, Exécution des obligations contractuelles, Dommages-intérêts, Créance contractuelle, Clause résolutoire	
Base légale		Source Cabinet Bassamat & Associée	

Résumé en français

La Cour de cassation a statué sur un litige opposant un établissement bancaire à un emprunteur relatif au recouvrement d'une créance contractuelle. La banque se prévalait de plusieurs protocoles d'accord, notamment ceux signés en 2000 et 2004, stipulant un remboursement échelonné et une clause résolutoire de plein droit en cas de défaillance du débiteur. La juridiction d'appel avait fait partiellement droit à la demande en cantonnant la dette à 540.000 dirhams, en retenant l'accord le plus récent comme seul instrument probant, tout en écartant la demande de dommages-intérêts au motif que la banque n'établissait pas l'existence d'un préjudice exceptionnel.

La Haute juridiction a entériné la fixation du montant de la dette, considérant que les juges du fond avaient souverainement apprécié la force probante du protocole de 2004, lequel, en tant qu'engagement contractuel plus récent, primait sur les stipulations antérieures invoquées par la banque. Toutefois, elle a censuré l'arrêt en ce qu'il avait rejeté la demande d'indemnisation du retard en exigeant la démonstration d'un préjudice exceptionnel. Rappelant que l'article 259 du Code des obligations et contrats instaure un droit à réparation en cas de retard sans condition de préjudice spécifique, la Cour a jugé que la juridiction d'appel avait méconnu la portée impérative de cette disposition.

La Cour souligne que le retard dans l'exécution des obligations contractuelles place le débiteur en situation de faute justifiant l'allocation de dommages-intérêts, indépendamment de la preuve d'un préjudice spécifique. Elle rappelle que l'article 259 du Code des obligations et des contrats s'inscrit dans une logique de réparation automatique du dommage né du retard, en ce qu'il permet au créancier d'exiger une compensation sans avoir à démontrer un dommage exceptionnel. Dès lors, en exigeant une telle démonstration, la cour d'appel a ajouté à la loi une condition qu'elle ne prévoit pas.

En conséquence, la Cour de cassation a cassé l'arrêt en ce qu'il avait écarté l'indemnisation du retard et

a renvoyé l'affaire devant une juridiction de renvoi pour qu'elle statue à nouveau sur ce chef de demande conformément au droit positif, en prenant en compte le caractère automatique de l'indemnisation prévue par la loi.

Résumé en arabe

قضت محكمة النقض في نزاع بين مؤسسة بنكية ومقترض يتعلق باستخلاص دين تعاقدية. استندت المؤسسة البنكية إلى عدة بروتوكولات اتفاق، ولا سيما تلك الموقعة في سنتي 2000 و2004، والتي تضمنت أداءً مجدولاً ونصاً صريحاً على الفسخ بقوة القانون في حالة إخلال المدين بالتزاماته. وقد استجابت محكمة الاستئناف جزئياً لطلب البنك، حيث حصرت مبلغ الدين في 540.000 درهم، معتمدة على الاتفاق الأحدث كوسيلة إثبات قاطعة، مستبعدة في الوقت ذاته طلب التعويض عن التأخير بمبرر عدم إثبات البنك لضرر استثنائي.

أيدت محكمة النقض تقدير المحكمة الاستئنافية بخصوص تحديد مبلغ الدين، معتبرة أن قضاة الموضوع مارسوا سلطتهم التقديرية في تقييم الحجج المثبتة للدين، وأن البروتوكول المبرم في 2004، باعتباره التزاماً تعاقدياً أحدث، يعلو على الاتفاقات السابقة التي استند إليها البنك. إلا أنها نقضت القرار فيما يخص رفض المحكمة الاستئنافية لطلب التعويض عن التأخير بسبب اشتراطها إثبات ضرر استثنائي، مؤكدة أن الفصل 259 من قانون الالتزامات والعقود يقرر حق الدائن في التعويض عن التأخير دون اشتراط أي ضرر خاص، وهو ما لم تلتزم به المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه.

أكدت المحكمة أن التأخير في تنفيذ الالتزامات التعاقدية يُعد خطأً من جانب المدين يبرر الحكم عليه بالتعويض عن الضرر الناجم عنه، بغض النظر عن إثبات ضرر محدد. كما أوضحت أن الفصل 259 من قانون الالتزامات والعقود يكرس مبدأ التعويض التلقائي عن التأخير في الوفاء، بحيث يمنح الدائن الحق في طلب تعويض دون إلزامه بإثبات ضرر استثنائي. وبذلك، فإن اشتراط المحكمة الاستئنافية إثبات ضرر إضافي يشكل تحميلاً للنص القانوني بأعباء غير منصوص عليها.

وبناءً على ذلك، قضت محكمة النقض بنقض القرار فيما قضى به بخصوص رفض التعويض عن التأخير، وأحالت القضية على محكمة الاستئناف للبت فيها مجدداً وفقاً للقانون، مع مراعاة الطبيعة التلقائية للتعويض المقرر بموجب القانون.

Texte intégral

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 15-2010 من طرف الطالب المذكور أعلاه بواسطة نائبيه الأستاذتين بسمات الفاسي فهري وأسماء العراقي و الرامي إلى نقض القرار رقم 2010/384 الصادر بتاريخ - 2010/1/26 في الملف رقم : 08/2207 عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء.

و بناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف

و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 .

و بناء على الأمر بالتخلي و الإبلاغ الصادر في 2011/6/9

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2011/8/11.

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما و عدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشارية المقررة السيدة حليلة ابن مالك و الاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد امحمد بلقسيوية.

و بعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2010/1/26 في الملف 08/2207 تحت رقم 2010/384 أن الطالب تقدم بمقال مفاده أنه أبرم مع المدعى عليه عقد سلف استفاد من خلاله هذا الأخير بقرض بمبلغ 100.000 درهم، وأبرم معه بروتوكول اتفاق مصادق عليه بتاريخ 2000/10/23 الذي يقر فيه بمدى نيته تجاه البنك بمبلغ 502.000 درهم بما أنه أبرم مع المدعى عليه أيضا بروتوكول اتفاق مصادق على توقيعه بتاريخ 047/02/10 أقر فيه بمدى نيته تجاه البنك بمبلغ 662.570 درهم وتعهد بتسديده على الشكل التالي : التسديد الفوري لمبلغ 80.000 درهم ، خصم بمبلغ 42000 درهم توطيد الباقي أي 540.000 درهم على مدة 84 شهرا ، وبما أن الفصل 2 من البروتوكول المذكور نص على أنه في حالة عدم أداء قسط واحد من الأقساط المتفق عليها في أجلها ، فإن البروتوكول يفسخ بقوة القانون والدين بأكمله يصبح حالا، وأن المدعى عليه أصبح في هذا الإطار مدينا للبنك بمبلغ 739.05,44 درهم ناتج عن عدم تسديده رصيد حساباته البنكية السلبية، وبما أن جميع المحاولات الحبية باءت بالفشل ملتصقا بذلك الحكم عليه بأداء مبلغ الدين المذكور مع الفوائد القانونية بنسبة 12,50% وتعويض قدره 40.000 درهم وبعد جواب المدعى عليه الذي نازع في الدين المطالب به باعتبار ان مجموع القرض المتعاقد من أجله محدد في مبلغ 540.000 درهم وأن جل مبالغ القرض وقع استخلاصها. صدر الحكم القاضي على المدعى عليه بأداء مبلغ 739.050,44 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ 04/11/1 ورفض الباقي استأنفه المطلوب أصليا والطالب فرعيا فأيد استئنافا مع تعديله وذلك بحصر المبلغ المحكوم به في 540.000 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب وبرد الاستئناف الفرعي بعلّة (بخصوص الاستئناف الاصيلي) أنه بالرجوع إلى وثائق الملف حججا و أقوالا وخاصة البروتوكول الثاني المدلى به من طرف المستأنف عليه الموقع في 04/2/10 يتبين منه أن الطاعن أصليا أقر بمدى نيته تجاه البنك بمبلغ 540.000 درهم وهذا الإقرار معزز

بسنن للأمر وان الاشعارات المدلى بها سابقة على توقيع البروتوكول

وبخصوص الاستئناف الفرعي فإنه في غياب إثبات البنك لضرر استئنائي إضافي للتأخير في الأداء فإن استئنافه يكون غير مبرر

حيث ينعى الطاعن على القرار في الوسيلة الأولى خرق الفصل 345 من ق.م.م التناقض في منطوق القرار الإستئنائي عدم الارتكاز على أساس بدعوى أن منطوقه يتضمن تناقضا إذ قضى من جهة في بداية منطوقه باعتبار الإستئناف الفرعي وتأييد الحكم المستأنف مع تعديله وذلك بحصر المبلغ المحكوم به في 540.000 درهم ثم قضى بعد ذلك برد الإستئناف الفرعي وهذا التناقض في المنطوق يشكل خرقا للفصل 345 من ق.م.م لتعلقه بالنظام العام مما يعرض القرار للنقض.

لكن من جهة فإنه بالرجوع إلى حيثيات القرار باعتبار ان هذه الأخيرة تكمل المنطوق يتبين أنه جاء فيها بخصوص الإستئناف الأصلي « انه بالرجوع إلى وثائق الملف حججا وأقوالا، وخاصة البروتوكول الثاني المدلى به من طرف المستأنف عليه الموقع في 04/2/10 يتبين أن الطاعن أصليا أقر بمدى نيته تجاه البنك بمبلغ 540.000 درهم وهذا الإقرار معزز بسنن للأمر إلخ

وبخصوص الإستئناف الفرعي « فإنه في غياب إثبات البنك لضرر استئنائي إضافي للتأخير في الأداء فإن استئنافه يكون غير مبرر الأمر الذي يتعين معه اعتبار الاستئناف الأصلي وتأييد الحكم المستأنف مع تعديله وذلك بحصر المبلغ المحكوم به في وبرد الاستئناف الفرعي « وأن ما جاء في المنطوق باعتبار الاستئناف الفرعي مجرد خطأ مادي لا تأثير له على القرار إذ الصحيح باعتبار الإستئناف الأصلي كما جاء في التعليل المكمل للمنطوق، مما يكون معه القرار مرتكزا على أساس وما شابه مجرد خطأ مادي وليس بتناقض كما جاء في الوسيلة مادامت

حيثيات القرار تكمل منطوقه، مما تكون معه الوسيلة غير جديرة بالاعتبار .

وينعى على القرار في الوسيلة الثانية : خرق الفصلين 230 و 231 من ق.ل.ع والفصل 345 من ق.م.م نقصان التعليل الموازي لانعدامه، عدم الارتكاز على أساس : بدعوى أنه أنقص من أصل الدين المحكوم به في الطور الابتدائي وحصره في مبلغ 540.000 درهم دون تعليل كاف مثيرا إلى البروتوكول الموقع في 04/2/10 وعلى وجود سند لأمر والحال أن البنك أقام دعواه على أساس بروتوكول آخر مؤرخ في 04/3/3 يتضمن تعهدا ثبت مدى نيته المطلوب بما يفوق السند لأمر، الشيء الذي جعل القرار علاوة على أنه مشوب بنقصان التعليل لم يوضح الأسباب التي جعلته ينقص من أصل الدين إلى مبلغ السند لأمر فخرق الفصل 230 من ق.ل.ع و الفصل 231 من نفس القانون وباقتصاره على السند لأمر وحده دون مراعاة بنود بروتوكول الاتفاق المؤرخ في 304/3 يكون قد خرق الفصلين المذكورين مما يعرض

لكن حيث إن محكمة الإستئناف التي تبين لها من المقال الافتتاحي للدعوى أن الطالب (البنك) استند في طلبه إلى بروتوكول الاتفاق المؤرخ في 2000/10/23، وإلى بروتوكول الإتفاق المصادق على توقيعه بتاريخ 04/2/10 والفصل الثاني منه الذي ينص على أنه في حالة عدم أداء قسط واحد من الأقساط المتفق عليها فإن البروتوكول يفسخ بقوة القانون ويصبح الدين حالا بأكمله وليس كما جاء في الوسيلة بروتوكول الاتفاق المؤرخ في 04/3/3 وعللت قرارها بما مضمونه « انه بالرجوع إلى وثائق الملف حججا وأقوالا وخاصة بروتوكول الاتفاق الثاني المدلى به من طرف المستأنف عليه الموقع في 04/2/10 يتضح أن الطاعن أصليا أقر بمديونيته تجاه البنك بمبلغ 540.000 درهم. وهذا الإقرار معزز بسند الأمر، وان الإشعارات المدلى بها من الطاعن أخرها يرجع إلى تاريخ 04/1/28 أي أنها كلها سابقة على توقيع البروتوكول ومن تم فإن الأداء المزعوم من طرفه لا يفيد إبراء ذمته من دين ملتزم به في البروتوكول المذكور تكون قد استندت في قضائها على بروتوكول الاتفاق المؤرخ في 04/2/10 مما يكون ما تمسك به الطالب في وسيلته مخالف للواقع غير مقبول.

وينعى على القرار في الوسيلة الثالثة : خرق الفصل 259 ق.ل.ع والفصل 345 من ق.م.م فساد التعليل الموازي لانعدامه، عدم الارتكاز على أساس بدعوى أنه رد الاستئناف الفرعي المقدم من طرف البنك المنصب على تمسكه بحقه في التعويض عن مطل المدين، معتبرا أن التعويض يتطلب ثبوت ضرر استثنائي إضافي نتيجة التأخير في الأداء ، والحال أن الفصل المذكور لا يشترط بتاتا ضرورة إثبات ضرر إستثنائي والحال أكثر أن الفصل 259 من ق.ل.ع يحدد العواقب القانونية لمطل المدين يخول للدائن التعويضات في كل الأحوال مما يكون معه القرار قد خرق الفصل المذكور الذي هو صريح ولا اجتهاد مع النص باعتبارات مطل المدين ثابت بدليل الحكم عليه وانذاره دون جدوى، مما يعرض القرار للنقض.

حيث تبين صحة ما عابه الطاعن على القرار ذلك انه رد الاستئناف الفرعي المقدم من طرفه المتمسك فيه بحقه في التعويض عن مطل المدين بما جاء في تعليقه « من أن التعويض يتطلب ثبوت ضرر استثنائي إضافي نتيجة التأخير في الأداء مع أنه بمقتضى الفصل 254 من ق. ل. ع يترتب على اعتبار المدين في حالة مطل في تنفيذ التزامه انه يحق للدائن إما أن يجبره على ذلك مادام التنفيذ ممكنا وإما أن يطلب فسخ العقد وللدائن الحق في التعويض في الحالتين دون اشتراط ضرر استثنائي إضافي نتيجة التأخير في الأداء، كما جاء في تعليل القرار، مما يكون معه التعليل المذكور برد الاستئناف الفرعي فاسدا يستوجب نقض القرار جزئيا فيما قضى به بخصوص الإستئناف المذكور (الفرعي).

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى بنقض القرار المطعون فيه جزئيا فيما قضى به بخصوص الاستئناف الفرعي و إحالة القضية على نفس المحكمة المصدرة له للبت فيه بهيئة أخرى طبقا للقانون و الرفض في الباقي، وبتحميل الطرفين الصائر مناصفة.

Version française de la décision

Après en avoir délibéré conformément à la loi,

Il résulte des pièces du dossier et de l'arrêt attaqué, rendu par la Cour d'appel de commerce de Casablanca le 26 janvier 2010 sous le numéro 2010/384 dans le dossier n° 08/2207, que le demandeur a saisi la juridiction de première instance par une requête exposant qu'il avait conclu avec le défendeur un contrat de prêt, en vertu duquel ce dernier avait bénéficié d'un crédit de 100.000 dirhams.

Il a également signé avec lui un protocole d'accord, dûment légalisé en date du 23 octobre 2000, dans lequel il reconnaissait sa dette envers la banque à hauteur de 502.000 dirhams. Par ailleurs, un second protocole, dûment légalisé le 10 février 2004, a été conclu, aux termes duquel l'emprunteur a reconnu devoir à la banque un montant de 662.570 dirhams, qu'il s'est engagé à rembourser selon les modalités suivantes : un paiement immédiat de 80.000 dirhams, une remise de 42.000 dirhams et la consolidation

du solde, soit 540.000 dirhams, sur une durée de 84 mois. Le deuxième article du protocole stipule qu'en cas de non-paiement d'une seule échéance dans les délais convenus, le protocole sera résilié de plein droit et la totalité de la dette deviendra immédiatement exigible. L'emprunteur étant en défaut de paiement, la banque a ainsi considéré qu'il lui était redevable d'un montant total de 739.050,44 dirhams, correspondant au solde débiteur de ses comptes. Toutes les tentatives de règlement amiable ayant échoué, la banque a sollicité sa condamnation au paiement de ladite somme, assortie des intérêts légaux au taux de 12,50 % ainsi qu'au versement de 40.000 dirhams à titre de dommages-intérêts.

Le défendeur a contesté la créance réclamée, soutenant que le montant du prêt contracté était limité à 540.000 dirhams et qu'une grande partie des échéances avait été acquittée. Le tribunal de première instance l'a condamné au paiement de la somme de 739.050,44 dirhams avec intérêts légaux à compter du 1er novembre 2004, tout en rejetant le surplus des demandes.

Sur appel principal du défendeur et appel incident du demandeur, la cour d'appel a confirmé le jugement tout en le réformant, en cantonnant le montant de la condamnation à 540.000 dirhams avec intérêts légaux à compter de la date de la demande et en rejetant l'appel incident. Concernant l'appel principal, elle a relevé que le protocole du 10 février 2004 constituait un engagement contractuel par lequel l'emprunteur reconnaissait devoir 540.000 dirhams, reconnaissance corroborée par un billet à ordre, et que les relevés bancaires produits étaient antérieurs à la signature de ce protocole. S'agissant de l'appel incident formé par la banque, elle a considéré que celle-ci ne démontrait pas l'existence d'un préjudice exceptionnel justifiant l'octroi d'une indemnité complémentaire pour retard de paiement.

Le demandeur reproche à l'arrêt attaqué une violation de l'article 345 du Code de procédure civile, faisant valoir une contradiction dans son dispositif, dès lors qu'il a, d'une part, confirmé le jugement en ce qui concerne l'appel incident avant de déclarer, d'autre part, ledit appel non fondé. Toutefois, il ressort des motifs de l'arrêt, qui en constituent le complément nécessaire, que la cour d'appel a bien statué sur l'appel principal en réduisant la dette à 540.000 dirhams et rejeté l'appel incident en l'absence d'un préjudice distinct justifiant une indemnisation complémentaire. Dès lors, la prétendue contradiction ne constitue qu'une erreur matérielle insusceptible d'entacher la validité de la décision, de sorte que le moyen ne peut être accueilli.

Le demandeur invoque également la violation des articles 230 et 231 du Code des obligations et contrats ainsi que de l'article 345 du Code de procédure civile, en ce que la cour d'appel aurait insuffisamment motivé sa décision en réduisant le montant de la dette à 540.000 dirhams, sans tenir compte du protocole du 3 mars 2004 et du billet à ordre. Toutefois, il ressort des constatations de l'arrêt que la demande était fondée sur le protocole du 23 octobre 2000 et celui du 10 février 2004, lequel prévoit expressément qu'en cas de manquement à une échéance, la totalité de la dette devient exigible. La cour d'appel a souverainement apprécié la portée de ces actes et retenu que l'emprunteur était redevable d'un montant de 540.000 dirhams en application du protocole du 10 février 2004, à l'exclusion de tout autre engagement. Par conséquent, le moyen tiré d'une prétendue insuffisance de motivation ne saurait prospérer.

Enfin, le demandeur critique l'arrêt en ce qu'il a rejeté sa demande d'indemnisation du retard de paiement, en considérant à tort que l'octroi de dommages-intérêts nécessitait la preuve d'un préjudice exceptionnel, en violation de l'article 259 du Code des obligations et des contrats. La Cour de cassation lui donne raison en rappelant que cet article consacre un droit à indemnisation en cas de retard dans l'exécution d'une obligation, sans que le créancier ait à démontrer un dommage particulier. En conditionnant l'octroi d'une indemnité à l'existence d'un préjudice exceptionnel, la cour d'appel a ajouté une exigence non prévue par la loi, méconnaissant ainsi la portée impérative de cette disposition.

Par ces motifs,

La Cour de cassation casse l'arrêt attaqué en ce qu'il a rejeté la demande d'indemnisation du retard et renvoie l'affaire devant la même cour, autrement composée, afin qu'elle statue à nouveau sur ce point conformément à la loi. Elle rejette le pourvoi pour le surplus et met les dépens à la charge des parties,

répartis par moitié.